الا لما لو عدم الا وان يعود على ما من قوله ما بعد اي يكن ما بعد الا في تسلط
ما قبل الا عليه كما لو عدم الا تنبيهان الاول لا يكون التفريغ الا بعد نفي
او شبهه الثاني يصح التفريغ لجميع المعمولات الا المصدر المؤكد فاما
قوله تعالى ان نظن الا ظنا فمتاول ولما كانت الا قد تكرر للتوكيد ولغير توكيد
نبه على ذلك فقال ص والغ الا ذات توكيد ش وهي التي يصح طرحها
والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعد الا فان صح اغناء الثاني عنه
جعل بدلا وان لم يصح عطف بالواو فالاول ص نحو لا تمرر بهم الا الفتى الا
العلا ش فان العلا هو الفتى والثاني نحو لا تمرر بهم الا زيدا او الا عمرا وقد
اجتمعا في قوله ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله فان قلت
ما المراد بالغايها قلت جعلها كانها لم تذكر فلا تؤثر في لفظ ولا معنى
غير المؤكد ثم قال ص وان تكرر لا لتوكيد ش يعني بل تقصد استثناء
وحينئذ لا يخلو ذلك من ان يكون مع تفريغ ما قبل الا من العوامل او مع
تمامه فهاتان حالتان اشار للاول بقوله ص فمع تفريغ التأثير
بالعامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه مغني
ش المراد بالعامل الاول وبالتأثير النصب على الاستثناء فكانه قال دع
النصب على الاستثناء بالا في واحد من المستثنيين او المستثنيات
ص وليس عن نصب سواه مغني ش اي سوا ذلك الواحد والحاصل
ان الا اذا تكررت لغير توكيد وما قبلها من العوامل مفرغا شغل بواحد
ونصب ما عداه على الاستثناء نحو ما قام الا زيد الا عمرا والا خالدا
وقد فهم من عبارته فوايد الاولى ان الناصب المستثنى هو الا لقوله
بالعامل ونسبه في التسهيل الى سيبويه والمبرد وزاد في شرحه
الجرجاني والخلاف في ذلك شهير الثانية ان الاسم الذي شغل به العامل
المفرغ لا يلزم كونه الاول بل يجوز ان يكون المتوسط والاخر لقوله في واحد

الا

الا ان شغله بالاول اولى الثالث ان نصب ما سواه واجب لقوله وليس
عن نصب سواه مغني فهو انص من قوله في التسهيل ونصب ما سواه
فان قلت عبارته غير وافية بالمقصود من ثلاثة اوجه احدها انه امر
بترك التأثير بالا في واحد فعلم انه لا ينتصب على الاستثناء ولم يعلم ما
يفعل به والثاني ان الحكم الذي ذكره انما يكون اذا لم يمكن استثناء كل واحد
من متلوه فان امكن جعل كل واحد مخرجا مما قبله نحو ما قام الا اخوتك
الا زيدا او الثالث ان قوله وليس عن نصب سواه مغني ليس كذلك
بل اذا رفع الاول جاز رفع ما بعده اذا قصد بدل البدا قلت الجواب
عن الاول انه قد علم ان العامل المفرغ يشتغل به من قوله قبل يكن كما لو الا
عدما وعن الثاني ان كلام المصنف في تكرار الا مع اتحاد المستثنى منه
وعن الثالث انه اذا جعل بدل بدا كانت الا للتوكيد فليس من هذا
القسم بل هو مندرج في قوله والغ الا ذات توكيد ثم اشار الى الثانية
بقوله ص ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم
ش مثال ذلك ما قام الا زيدا الا عمرا الا خالدا القوم ثم قال
ص وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد
ش يعني ان العامل اذا لم يكن مفرغا وتأخر ما استثني عن المستثنى منه
نصب الجميع الا واحدا منها فله معها ما له منفردا نحو ما قام احد
الا زيد الا عمرا والا خالدا ويجوز رفع واحد منها على البدل لانه بعد
نفي وهو ارجح فان قلت فهل يجوز رفع الجميع على الابدال قلت
قد اجاز ذلك الابدي وظاهر كلام المصنف انه لا يبدل منها الا واحد
ثم مثل ذلك بقوله ص لم يفوا الا امرؤ الا علي ش فيجوز رفع
امرؤ على البدل ونصبه على الاستثناء كما لو انفرد ونصب علي
لكنه وقف على لغة ربيعة فحذف تنوين المنصوب والاصل الا عليا

Copyright © King Saud University